

وهو كونه خلفا من العنبر يظهر صفت قول القائل قول الله **نا حفظه فانه كلفته**
جلية قدر قفنا لا **استراجها** يفيد وجوب تقديم المفعول في الظاهر
 في قوله هذا لانه وصي بالمجاز نظم عليه ووصفه بانه كلمة جلية لانه مادة ولا يتغير
 الوجوده ويكتفي في ذلك انه ابدي فكلمة احد الجازين فلا تكرار في قوله فوضعه
 موضع المضمير بعد قوله لانه من وضعه الظاهر موضع المضمير لانه مادة لا
 ان يبين وجوب تقديم المفعول وحاصل كلامه ان علمه بتقديم المفعول
 الظاهر انه في غير مقام ضمير كان حقه التقديم لو عرّفه وان علمه الاثبات
 بالظاهر مضافا لمضمير خوف الانساق والكلمة هنا هي كونه الاسم الظاهر
 اذا خلفا المضمير بزج اعطاه ما يستحقه في التقديم وليست هي المفعول
 المفعول المضمير لان هذا ما شاء **السكاكي** فاعلم انكر **وردتها** **المكثية**
 هنا من مجاز التضمير في المضاف الى رد التبعية الى ترتيبية المكثية
 فلم يجعلها استعارة مستقلة واما التزم بحملها واستعارة
 مستقلة وهذا هو الذي من اعراض التزم على اسم بقوله **لا يرد نفسها**
اليه **المكثية** واول من اعترضه جليل بانه جمع بين التبعية والمجاز لانه اراد
 بالضمير الرجوع الى التبعية التبعية التبعية وتزويتها بالمكثية المودود بها
 المكثية وتزويتها على الف والنسب المشوش الا انه يجاب بانه من عموم
 اي المجاز بالعامر المجاز ان يستعمل المقط في كل منهما لعمرا لا من يتخلص من
 الجمع بين التبعية والمجاز لانه يقول في مثل نعت الجبال ستهن الجبال
 بالاسناد المتكلم ونطق تخيل وسهنا العداوة والمزج بالجمعة والتخي
 الذي هو علة غالبة للالتقاء وسهنا لانه التعليل الى السهنة تخيل
 جعل ترتيبية التبعية التي هي كالمكثية وجعل نفس التبعية التبعية
 نطق والمجاز ترتيبية **بل يجعل ترتيبية التبعية مكثية**
ويرد نفسها اي بنفس التبعية في التبعية **والا كان التقود**
 اي مقصورا المضمير اي بحملها على المضاف الى رد التبعية الى نفس
 المكثية مع انه غير مراد **قال كما استعرقه** في الفريدة الثالثة من القدر

المجاز

الثاني **نظير مائة** اي بيان ما هنا انه المراد انه رد التبعية الى ترتيبية
 المكثية لا الى نفسها **فالم** **سكاكي** الذي هو قول المحقق
 ان كتب المصنف هذا السماع اعتبارا للاصل في الروايات واليه ايد
 التبعية والمكثية واعراضا عن ترتيبيتها لا يخفى حاشية لان اعتبار
 الاصل فانما في ذلك ان لا يلزم عليه الاضطرار بخلاف الواقع هنا انه
 حاد الى المكثية الا ترتيبية التبعية **فان قلت لا وجه لانكار**
التبعية اي لا وجه لنقض المصنف بانها السكاكي يقول بعد وجوب التبعية
 مالا لا يتوافق معها لعل تعبير التزم عن رايه بقوله هذا في قوله
 كما يستعمل به المصنف **غايته** اي بما يوجد انكارها **اخر اجها**
عن كونها متممة اي مقطورة بما يوجد في المصنف اي لا يتبين
 اعتبارها بل يجوز تقديمها وتقديرها بالاستعارة بالكفاية
 في ترتيبيتها **اذ احتمال كونها مكثية لا بد منه احتمالها**
 اي التبعية **قلت** هذا الانكار صحيح على الوجه لان المكثية
 ارجح من التبعية **وبرج** **المكثية** عدم كونها تابعة
لا اعتبار استعارة اخرى فلو كانت مستقلة والمستقل
 اسبق من التابع لغيره لغيره على الاصل والاستعارة التبعية
 تابعة للاستعارة المصدر عند التزم والتبعية عند التكون
 مرجوحة **والاعتبار المرجوح منكر عند ربي المفعول**
الراجحة ومنه فيما بعد اي بانه المصنف بعد ذلك في الفريدة الثانية
 من القدر الثاني بقوله واختار رد التبعية اليها **المكثية**
لا على النسخ بها **المطلان** للتبعية لانه المصنف قال فيما ليس في
 واختار السكاكي رد التبعية اليها **ولم يرد** **اجز** **معلما**
والا اختار السكاكي **يبدا** ان اعتبار التبعية غير باطل **الركن**
ذاتية اي لو كانت صاحب ترتيبيتها من قائل لا يخفى على
 ما قلناه وبهذا حصل الترتيب بين قوله وانكر قوله واختار